

كلمة العدد : الخلاف والمواطنة^(١)

تأليف جماعي

ترجمة د. منصور مرقومة

قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

يعتبر الاحترام المتبادل والاتصال والتعاون عناصر أساسية في حل الخلاف، إنها أيضا أسس كل سيرورة ديمقراطية. والديمقراطية هي فعلا، نسق أُسس حول الحوار، وحول مواجهة الأفكار والمواقف. إن المقاربة غير العنيفة للخلافات، يجب أن تجد مكانتها الأساسية في ذلك.

التماسك الاجتماعي

يستوجب تسيير الخلاف حدا أدنى من التماسك سواء ضمن الجماعة أو ضمن المجتمع، وإذا لم يتوفر هذا الحد من العواطف والأحاسيس المؤدية إلى الترابط عبر العلاقات أو عبر قواعد الحياة الاجتماعية، فإن التسيير البناء للخلاف، سوف يكون أقل تمكينا وفاعلية. إن احتقار الغير وازدراءه، والخوف الناتج عن الاختلاف عنه، كلها حواجز تقف أمام العلاقة [السوية]، ويمكنها أن تؤدي إلى انزلاق الخلاف نحو العنف ضمن سيرورة إقصاء الآخر، وإنكار احتياجاته ورغباته، وحتى تواجده أصلا. الأخرى، توظف مخاوف غير منطقية ولا عقلانية، بحيث يصبح الغريب، البطال، المتشرد، المهمش... ينعثون ككباش فداء في مسؤولياتهم عن كل ما يحدث لنا من كرب، وما يلحقنا من آلام، في حين أن القانون الذي يخول الحريات الفردية والجماعية ويحميها، لن يشكل الحاجز الضامن المطلوب والضروري. كما أن إنكار الاختلاف يمكنه أن يؤدي إلى خلق سيرورات للإقصاء والتهميش، ويحتل العنف بطغيانه إذا، كل الفضاءات، ولن تجد بذلك الخلافات، البيئة المناسبة للتعبير عن نفسها أو السماح بتسييرها. ومهما يكن مجال الخلاف، فإن المهمة الأولى هي وضع الخلاف خارج اللعبة.

الدولة والعنف

لأجل العيش في مجتمع حر ومحترم، فإن الأشخاص لا يمكنهم الاعتماد فقط على (المشاعر الطيبة) التي يديها جيرانهم، إن التضامن والتعامل بالحسنى والرفق، هي بكل تأكيد، محددات أساسية للانبساط ضمن حياة سائغة وغنية بالقاءات والتواصل، (فجار ودود، أفضل من حاجز من الأسلاك الشائكة بارتفاع ثلاثة أمتار!). غير أن الحياة المدنية تتطلب عددا من المؤسسات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية التي تنظم السلطات، وتضمن ضبط مبادرات الأشخاص والجماعات. إن إحدى مهمات الدولة هي العمل على احترام القانون، وحفظ النظام العام، والسلم المدني. ومن أجل تنظيم هذا العائق، تحتفظ الدولة بحق استعمال العنف (الدولة تستحوذ على العنف)، وبتجريمه ومنعه - بحق - على المواطن. "بمأسسة العنف [إضفاء طابع المؤسسة عليه] كوسيلة شرعية لتسيير الخلافات التي لا يمكن تفاديها والتي تظهر ضمن المجتمع، تعطيها الدولة بذلك الحق في المدينة. مذ ذاك، فإن مجموع العلاقات الاجتماعية هي التي تصبح مُعدة [مصابة بالعدوى] بمنطق العنف. في الديمقراطية، فإن الهدف الأول للسياسة هو جعل العنف خارج القانون؛ وعليه، فإن الدولة خلافا لهذا الهدف، تجعل العنف ضمن القانون⁽¹⁾"، ليس المقصود هنا هو الخلط بين الدولة الديمقراطية والدولة الشمولية، ولكن انزلاق الواحدة نحو الأخرى يمكن حدوثه ومعانيته عندما لا يكون عنف الدولة مسيطر عليه ومضبوط بيقظة وتدخل المواطن. وعوضا عن محاولة القضاء على الخلافات بالعنف، الأجدد بالدولة أن تجتهد في تسييرها باللاعنف، وعليه، ومن أجل ضمان احترام الحقوق، فإن استعمال الصراع غير العنيف يصبح القاعدة والمرجع إلى العنف المستثنى.

العلاقة مع القانون

إن الحياة الجماعية تتطلب حداً أدنى من القواعد المشتركة التي تضمنها الدولة، فوظيفة القانون هي ضمان العدالة بالنسبة للجميع، وإلزام أي مواطن بالتصرف بطريقة متلائمة مع الحياة الجماعية، وعندما يكون هناك إضرار بحقوق الإنسان، وبالحرثيات الأساسية، وباحترام الحياة... فإن دور القانون هو معاقبة الجرم. لكن لا يجب على المواطن من أجل ذلك، الامتثال للقانون دون تبصر، يجب عليه ممارسة سلطته الخاصة حتى يصبح القانون منصفاً أكثر فأكثر، وفي نهاية المطاف، فإن مسؤوليته الفردية هي التي تغطي، إنها إحدى النقاط القوية في تعليمية غاندي: "قانون الأغلبية ليس له ما يقوله هنا عندما ينطق الضمير"، لذلك فقد جعل من العصيان المدني أساس مقاومة النظم الشمولية. غداة الحرب العالمية الثانية، فإن محكمة نورمبرغ (Nuremberg) وهي تقوم بمحاكمة المسؤولين النازيين الذين زعم جميعهم بالامتثال لقانون ريش (Reich)، أكدت بوضوح أن طاعة قانون مجرم هي نفسها مجرمة، وأن الإدانات كانت لأجل جريمة الطاعة هذه⁽²⁾. مبدئياً القانون ليس بعنيف، وإنه لمن المهم أن يتعلم كل مواطن كيف يحترمه، بالبحث دائماً في جعله يتطور نحو عدالة وديمقراطية أكثر.

حدود المؤسسة القضائية

تعمل المؤسسة القضائية على تطبيق احترام القانون، لكن وسائل تدخلها تبدو غير متكيفة مع بعض وضعيات التوترات والخلافات الاجتماعية. ففي حين ننتظر أن تساعد على إيجاد حل للخلاف، فإن العدالة أحياناً تنزع إلى تعيين منتصر ومنهزم، ضحية ومذنب. بتطبيق القانون، فهي تعاقب الفعل المرتكب، لكن العقاب ليس له دائماً رابط مباشر مع موضوع الخلاف، فكما يؤكد الفيلسوف إيمانويل ليفيناس (Emmanuel Levinas): "في وضعية حيث تعمل القوانين في حالتها العمومية، وحيث تُنطق الأحكام في إطار انشغالاتها الكلية (universalité)، وبمجرد ما تُعلن العدالة، ففي مقدور الشخص كفرد وحيد ومسؤول، الإمكانية أو الاستئناف لأجل إيجاد شيء ما يراجع صرامة العدالة القاسية دوماً. إن تلطيف هذه العدالة، وفهم الاستئناف الشخصي هذا، هو دور كل واحد⁽³⁾."

أماكن وأشخاص، في العائلة أو الحي، ساهموا سابقاً في فك بعض النزاعات؛ إنهم حالياً في طريق الانقراض، وشيئاً فشيئاً، وغالباً، فإن الشرطة والعدالة أصبحتا تُستدعيان للنظر في أفعال لا تشكل جرائم جزائية، بل تخضع لبنيات ولتنظيمات جوارية أكثر منها لتدخل الدولة.

إن فساد النسيج الاجتماعي والانطواء على الذات يؤدي إلى تصرفات فردانية تهدد تماسك المجتمع في حد ذاته، وإن بنيات جديدة لتسيير وفك الخلافات على غرار الوساطة على مستوى الحي أو المدرسة تصبح إذاً، ضرورات ملحة.

عدالة مواطنة

"كل سنة تصرف مبالغ ضخمة من أجل التحقيق، المتابعة، توقيف وإتهام أشخاص مسؤولين عن قتل، أو ارتكبو مضرات خطيرة. غير أن غالبية المجرمين المتواجدين بقوة معروفون لدى الشرطة، ولدى أفراد العائلة، ولدى الجيران، ولدى الأصدقاء، وهذا قبل أن يرتكبوا أفعالهم بكثير، ومن سخرية القدر، وضمن مجتمع ديمقراطي، فإن المواطنين وحدهم يمكنهم التدخل في خلاف ما، قبل أن تحدث أعمال عنف⁽⁴⁾"، وهذا ما عاينه رمون شونولتز (Raymond Shonholtz) مؤسس "مراكز العدالة الجماعية" بسان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية. إذا لم يطبق القانون إلا في حالة العنف، وإذا كان دور المؤسسات (شرطة وعدالة) حفظ حد أدنى من التصرف الاجتماعي، فإن المواطن والجماعة (جماعة اجتماعية، حي، بلدية...)، يعود إليهم ضمان الوقاية من العنف وتصريف الخلافات. إنها إحدى وظائف "المجتمع المدني"، المواطن أو الجماعة يمكنهم بكل سهولة التكفل باحتياجات ومشاعر كل شخص لأجل تكريس ظهور تسوية تحترم مصالح المعنيين. يبقى على المؤسسة القضائية أن تنحو

نحو هذا الهدف، فالقانون يقر العادل وغير العادل، يبين الحق، يفصل في النزاعات بطريقة لا تدخر دائما إمكانيات تصليح وإعادة إدماج الشخص ضمن الحياة الاجتماعية، غير أن القانون يجب أن يكون في خدمة الإنسان وليس العكس.

إشراك أطراف الخلاف

يمكن للمواطن أن يمارس مسؤوليته الاجتماعية في ما يخص فك الخلاف، ومسؤولية الدولة هي أن تحفز ذلك، بخلق ظروف ملائمة من أجل تدارك العنف وترقية قيم الديمقراطية، كل شخص يمكنه الأخذ على عاتقه قضية تسيير الخلافات في مجال تحت-قضائي (Infra-judicaire) (خلافات بسيطة، بداية خلافات...)، فالشخص له دور اجتماعي ضمن وخارج المؤسسات. في هذه العدالة الجوارية، "الجماعية"، تلعب أطراف الخلاف دورا فعالا، فالاتصال المباشر يعطي أفضلية للتعبير عن المعاني، والاحتياجات، والمشاعر التي تنتج عنها، ولكن أيضا المخاوف والغضب، وكل واحد يمكنه أن يتعلم شيئا ما من الآخر، وأن يدرك كيف يمكن للآخر أن لا يفهم تصرفاته، ومحفزاته، ومقاصده⁽⁵⁾، كل طرف سوف يكتشف رهان ومدلول الخلاف بالنسبة للآخر، وقيمة العلاقة حيث تطور الخلاف. إن حل الخلاف هي فرصة لمعرفة أكثر حول ذاتنا، وللاستغناء بالتنوعات الثقافية، والاجتماعية، والإثنية... للآخرين. إن مبادرات الوساطة الاجتماعية، و"البينثقافية"، هي مصدر علاقات غنية، مُهدّأة، ودون خشية من المواجهة، هي وسيلة لجعل العدالة تتقدم ضمن خلافات الحياة اليومية، وفي هذا المنحى، فإن التربية من أجل تسيير الخلافات⁽⁶⁾، هي سيروية تربية للسلم وللمواطنة.

تعزيز الديمقراطية

إن المدرسة والقسم يمكنها أن تكون أماكن للتكوين في المواطنة، يبين مثال "الأقسام التعاونية"⁽⁷⁾ أن الديمقراطية يمكن أن تُفهم بطريقة أفضل من طرف الشباب إذا كانت مدججة ضمن البيداغوجيا نفسها وفي الحياة اليومية للقسم. أن تكون مواطن، ليس معناه فقط أن تنتمي إلى جماعة (communauté) وطنية أو دولية، إلى طبقة اجتماعية، إلى عائلة، إلى حي، إلى جماعة دينية، إلى إيديولوجيا... إنه أيضا التبنى، الانخراط، أخذ موقف ضمن الحياة الجماعية، النقابية، السياسية، الجمعوية، أن تكون مواطن تتعلمها، والكفاءات نكتسبها قبل كل شيء بالمشاركة. المواطنة عبارة عن دينامية، وطريقة للتصرف في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، إنها تُلقن أقل مما تُعاش، إنها ثمرة الممارسة اليومية لحياة جماعية مع تحسّساتها، ونجاحاتها وإخفاقاتها، وارتياحاتها ومعوقاتها.

"أي وضعية سياسية هي خلافة على الأقل بكيفية كامنة [ضمنية]، إنه ينجم عنها أن الفعل السياسي يتضمن أساسا تسيير الخلافات بين الأشخاص والجماعات الاجتماعية"⁽⁸⁾. انطلاقا من اللحظة التي يستدعى فيها الشخص لمواجهة تحدياته والاقتراحات مع مواطنيه، فإنه من الضروري أن يقترح المجتمع طرقا للتبادل وتنظيم الاختلافات. وبالتسلح بوسائل أكثر فاعلية لمواجهة المشاكل التي تطرح، فإن المجتمع يمكنه تشجيع بناء علاقات متينة وبالتالي ديمقراطية أكثر حيوية"⁽⁹⁾، ينجر ذلك على الأشخاص كما الجماعات، هناك حيث سيُدعم الشخص بُعده الإنساني والاجتماعي، فإن الجماعة تطور تماسكها وروحها الجماعية. "إنني أعتقد؛ يقرر غاندي، بأن الديمقراطية الحقّة لا تنتج إلا من خلال اللاعنف"⁽¹⁰⁾.

الهوامش:

*- Conflit et citoyenneté ; in Bernadette Bayada et All. Conflit : mettre hors- jeu la violence, 3^{ème} édition, Chronique Sociale, Lyon, France, 2000, pp. 98-102.

1. Jean-Marie Muller, Lexique de la non- violence, IRNC/ Alternatives Non-Violentes, n° 68, 1988.

2. Jean-Marie Muller, « La non-violence une idée neuve », in comprendre la Non-violence, Non-violence Actualité, Montargis, 1995.
3. Cité par François Poiré dans son livre Emmanuel Levinas, La manufacture, Besançon, 1992. Sur les thèses d'Emmanuel Levinas et, plus généralement, sur les philosophes (Hannah Arendt, Karl Popper, René Girard, Simone Weil, etc.) qui ont réfléchi sur l'Etat et ses rapports à la violence et à la Non-violence, lire Le principe de Non-violence, parcours philosophique, Jean-Marie Muller, Desclée de Brouwer, Paris, 1955. L'auteur y plaide pour le développement d'une véritable culture de la non-violence.
4. Cité dans La médiation, Non-violence Actualité, Montargis, 1993.
5. حول المقاربة التطبيقية للخلافات وحلولها يمكننا قراءة:
Vivre ses conflits au quotidien de Paula Peters, Editions Humania, Bruxelles, 1996.
Everyone can win – How to resolve conflict, Helena Cornelius et Shoshana Faire, Simon Schuster Ed., Australia, 1989.
6. Une circulaire de l'Education nationale encourage l'acquisition à l'école « des aptitudes à la résolution non-violente des conflits »...
7. Célestin Freinet, Œuvres pédagogiques, Le seuil, Paris, 1996.
8. Jean-Marie Muller, Lexique de la non-violence, op. cit.
9. Lire à ce sujet les réflexions et propositions du Mouvement pour une Alternative Non-violente, Non-violence : éthique et politique, Dossier pour un débat, Editions Fondation Charles Léopold Mayer pour le progrès de l'Homme, Paris, 1996.
10. Gandhi, Tous les hommes sont frères, Gallimard, Paris, 1969.